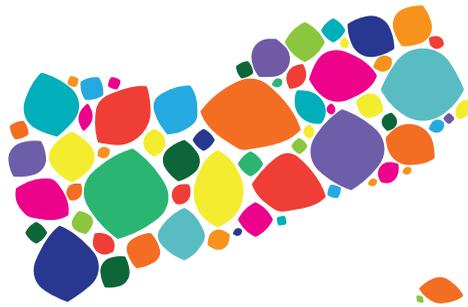




الوجه الآخر لمدينة عدن

ابتهاج الصالحى





منتدى سلام اليمن
YEMEN PEACE FORUM

الوجه الآخر لمدينة عدن

ابتهاال الصالحى

مارس 27، 2022

صورة الغلاف : دوار الفل في مديرية كريتر بعدن ليلاً، أبريل انيسان 2021. الصورة
لمركز صنعاء التقطها أحمد وقاص

مبادرة منتدى سلام اليمن هي منبر مسار ثان للمجتمع المدني والشباب، ييسره مركز صنعاء بتمويل من وزارة الخارجية الهولندية في هولندا. تسعى هذه المبادرة التفاعلية إلى الاستثمار في بناء وتمكين الجيل القادم من الشباب والجهات الفاعلة في المجتمع المدني اليمني وإشراكهم في القضايا الوطنية الحرجة. بناءً على الهدف الأساسي لمركز صنعاء المتمثل في إنتاج المعرفة بالأصوات المحلية، تسعى هذه المبادرة إلى التطوير والاستثمار في محلي السياسات الشباب والكتاب من جميع أنحاء اليمن.



Kingdom of the Netherlands

بتمويل من

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.



مقدمة

ترحب عدن بالأجانب منذ أربعينيات القرن الماضي، وساهم هذا العامل في جعل عدن فريدة من نوعها بين المحافظات اليمنية، من حيث التنوع العرقي والثقافي. وقد أسس الهنود والإثيوبيون والإيرانيون والصوماليون وغيرهم مجتمعات هناك، حيث شكل هذا التنوع الحياة اليومية لسكان عدن، وزودها بثقافة التسامح تجاه الآخرين.

استمر هذا التقليد في الوقت الذي أدى فيه النمو الاقتصادي ثم توحيد شمال وجنوب اليمن، إلى زيادة الهجرة الداخلية للمدينة الساحلية بشكل كبير في الثمانينيات وأوائل التسعينيات.^[1] ومع ذلك، ومنذ الحرب الأهلية عام 1994، كان للتطورات السياسية تأثير سلبي على ثقافة التسامح في عدن. يستمر هذا التأثير الضار حتى اليوم، مع تضرر عدن من القتال الحالي أكثر من أي وقت مضى في تاريخها. وربما كان أسوأ ضرر على الإطلاق هو ذلك الذي لحق بتماسكها الاجتماعي.

كما يوضح موجز السياسة هذا، ظهرت الانقسامات الاجتماعية والسياسية في السنوات الأخيرة بين سكان عدن والقادمين إلى المدينة، سواء كان هؤلاء الوافدون مهاجرين عاديين، أو نزحوا بسبب الحرب. وكما هو موضح أدناه، فقد تصاعد الخطاب العدائي الذي يستهدف الوافدين الجدد من المحافظات الشمالية، بينما كان هناك أيضًا عنف دوري ضد السكان من أصول شمالية، والذين تعرضوا لحمولات ترحيل منظمة. كما تعرض أولئك الذين يقفون ضد مثل هذه الممارسات التمييزية للأعمال العدائية.

يهدف هذا الموجز إلى تسليط الضوء على هذا المستوى المتزايد من التمييز، موجة حولت مدينة معروفة منذ فترة طويلة بتسامحها واندماجها إلى مدينة تُجبر الناس على الخروج منها الآن. والغرض من التركيز على هذا التحول هو النظر في التدابير التي يمكن اتخاذها للتعامل مع هذا التمييز والحد من آثاره.

¹ فضل عبدالله الربيعي، "الهجرة والتغير الاجتماعي في بناء الأسرة ووظائفها"، مركز عبادي للدراسات والنشر، 2010، <https://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=egb252069-5267269&search=books>

المنهجية

استُخدم المنهج الوصفي والتحليلي لغرض هذا البحث. وأُجريت عدة مقابلات مع السكان المحليين في عدن خلال شهري يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2021، حيث سعت الباحثة إلى اكتشاف سبب إطلاق تعريفات جديدة للهوية العدنية، التي تستبعد الشماليين، فضلاً عن الأسباب الأوسع للتمييز بين أفراد المجتمع.

قُوبل ممثلون عن جهات تابعة للحكومة المعترف بها دولياً لمعرفة المزيد عن دورها في السيطرة على التمييز والحد منه. كما سعت الباحثة إلى معرفة ما فعلته السلطات لضمان الحفاظ على حقوق المدنيين الذين تعرضوا لمثل هذه الانتهاكات، واكتشاف الخطط والتدابير التي وضعتها السلطات للحفاظ على الأمن والاستقرار في المدينة، ومواجهة مثل هذه الممارسات التمييزية.

وأُجريت المقابلات مع أفراد مرتبطين مباشرة بالمجلس الانتقالي الجنوبي؛ لمعرفة سبب ترحيل النظام الحالي في عدن، ممثلاً بالمجلس الانتقالي وجناحه العسكري، المدنيين القادمين من المحافظات الشمالية. وسعت الباحثة للتأكد من هي الجهة التي أصدرت الأوامر بإجبار الشماليين على الخروج من المدينة، وإلى أي مدى حققت حملات الترحيل أهدافها وتأثيرها على النسيج الاجتماعي في عدن.

أخيراً، أُجريت أيضاً مقابلات مع مدنيين يمنيين تعرضوا للتمييز من أجل الاستماع إلى آرائهم حول ما حدث، والمبررات التي قدمتها لهم السلطات لهذه الأفعال، ومن في رأيهم المسؤول فعلاً عما حدث.

الشمال والجنوب

الممارسات التمييزية الحالية التي تُنفذ في عدن ليست وليدة اللحظة، ولا هي نتيجة لظروف الصراع الأكثر عمومية في اليمن أثناء القتال الحالي، بل تأتي نتيجة ما مرت به المدينة، إلى جانب مدن أخرى في الجنوب، منذ توحيد شمال و جنوب اليمن في 22 مايو/أيار 1990.

وفقاً لاتفاقية الوحدة، أصبح علي عبدالله صالح (رئيس اليمن الشمالي) رئيساً للبلد الموحد، بينما أصبح علي سالم البيض (رئيس اليمن الجنوبي) نائباً للرئيس. ومع ذلك، كانت هناك أوجه قصور في هذه الاتفاقية، بما في ذلك الافتقار إلى أحكام واضحة وقابلة للتنفيذ. أدى ذلك إلى تعطيل عمل كافة مؤسسات الدولة، نتيجة تضخم مفاجئ في عدد موظفي الدولة، إلى جانب اختلافات في أساليب التعامل مع القضايا الأساسية. ومع ذلك، كان التحدي الأكبر للجمع هو أن الجيش وقوات الأمن ظلت منقسمة هيكليةً.^[2]

في ديسمبر/كانون الأول 1991، بدأت موجة اغتياوات استهدفت مسؤولين وشخصيات بارزة أخرى على خلفية محاولة اغتيال عمر الجاوي. كان الجاوي من أوائل المنصرين لتوحيد اليمن ومؤسس حزب التجمع الوحدوي اليمني وأمينه العام، على الرغم من انتقاده للاتجاه الذي تسير فيه الدولة الموحدة. نجا الجاوي من الهجوم، ولكن رفيقه حسن الحريبي لقي حتفه.

استمرت عمليات الاغتيال، حيث استهدفت ما يقرب من مئة شخصية عام 1992 وحده.^[3] استهدفت هذه العمليات بشكل أساسي أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه البيض، نائب الرئيس و«شريك الوحدة الجنوبي» في اتفاقية الوحدة.^[4]

استمرت التوترات بين الشمال والجنوب في اليمن الموحد في التصاعد، مع محاولات للتخفيف من ذلك، مثل توقيع وثيقة العهد والاتفاق في الأردن في 20 فبراير/شباط 1994،^[5] والتي باءت بالفشل إلى حد كبير. واندلعت الحرب بعد ذلك بين الفصائل الشمالية والجنوبية في صيف 1994. وصدرت فتاوى في الشمال تجيز قتل الجنوبيين، وأشهرها الفتوى التي أصدرها الشيخ عبدالوهاب بن لطف الديلمي وزير العدل اليمني الأسبق.^[6]

¹ مصطفى نعمان، "الوحدة اليمنية: فشل أم عجز؟"، انديبننت عربية، 25 مايو/أيار 2021، <https://www.independentarabia.com/node/225241>
آراء/الوحدة-اليمنية-فشل-أم-عجز؟

² ستيفن دبليو داي، المناطقية والتمرد في اليمن: اتحاد وطني مضطرب (مطبعة جامعة كامبريدج، 2012)، ص. 112.

³ ماجد المذحجي، "عن الاغتيالات في اليمن"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 5 مارس/آذار 2017، <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/79>

⁴ هي الوثيقة التي مثلت رؤية شاملة لبناء المؤسسات اليمنية الموحدة، ووضعتها لجنة الحوار الوطني في اليمن في 18 يناير/كانون الثاني 1994، وتم توقيعها بالأردن في 20 فبراير/شباط 1994 بحضور الرئيس اليمني ونائبه. http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/HarbYaman/sec23.doc_cvt.htm

⁵ عبد الوهاب الديلمي، بث إذاعي للفتوى، يونيو/حزيران 1994، <https://www.youtube.com/watch?v=uDgf6IoBOAc>

انتصر الشمال في صراع لم يدم طويلاً. ودخلت قوات الرئيس صالح عدن وفي 7 يوليو/تموز 1994 أعلن النصر وانتهاء الحرب. وهذا يعني أيضاً نهاية «الوحدة» بالمعنى الطوعي، حيث أصبح الشمال يعاقب الجنوب المهزوم على محاولته الانفصال. دمرت القوات الشمالية بعض المؤسسات الجنوبية التي كانت مهمة للغاية قبل الوحدة، وهدم ما لا يقل عن 17 مصنعاً ومبنى آخر. كما تم بيع الأصول، بما في ذلك العقارات،^[7] مع سيطرة صنعاء على العديد من المنشآت في الجنوب.^[8]

كل هذه التطورات أضافت إلى الشعور بالقمع بين الجنوبيين، الذين شعر الكثير منهم أن بلادهم ومواردها تُستغل من قبل نظام الرئيس صالح الشمالي، بينما الجنوبيون يعيشون في القهر والإقصاء. ومع تصاعد الغضب، بدأ العديد من الجنوبيين ينظرون إلى انتصار الشمال على أنه غزو أجنبي.^[9]

نتيجة لمزيد من السياسات التمييزية، أُحيل حوالي 100 ألف جندي وموظف مدني جنوبي^[10] للتقاعد المبكر بعد عام 1994، مع تخفيض معاشاتهم التقاعدية. وأدى ذلك إلى تشكيل الحراك الجنوبي السلمي غير العنيف عام 2007، والذي دعا إما إلى إصلاحات جوهرية للدولة الموحدة، أو استقلال الجنوب.^[11]

ومع ذلك، لم تستمع الحكومة إلى هذه المطالب واستخدمت بدلاً من ذلك قوات الأمن ضد من يطرحونها. وشملت إجراءات الحكومة انتهاكات لحقوق الإنسان، مثل القتل خارج نطاق القضاء، والاعتقالات التعسفية، والاعتداءات، وقمع حرية التجمع والتعبير، واحتجاز الصحفيين. لكن هذه الإجراءات أدت إلى زيادة محنة الجنوبيين، إلى جانب شعورهم بأنهم غرباء في أرضهم. وبالتالي، ازداد الدعم للمشاعر الانفصالية في الجنوب وتسبب في تعميق الرفض لأي شيء يتعلق بالشمال.^[12]

وحتى بعد تنحي صالح من منصبه بعد انتفاضة عام 2011، لم يتوقف نمو هذه المشاعر. كما فشلت محاولات المصالحة من قبل حكومة الرئيس عبدربه منصور هادي الجديدة، التي تضمنت اعتذاراً عن حرب 1994 وأعمال النظام السابق ضد الجنوبيين، في تهدئة الاحتجاجات. على العكس من ذلك، استمرت المظاهرات التي

¹ على القاسمي، "منشآت ومصانع دولة الجنوب كيف أصبحت أثراً بعد عين؟"، سما الوطن الإخبارية، 25 أبريل/نيسان 2019، <https://alwatan-skynews.com/post/منشآت-ومصانع-دولة-الجنوب-كيف-اصبحت-أثر-بعد-عين>

² "باصرة يكشف تفاصيل «مهمة» عن تقرير (باصرة- هلال) ويقول إن نشره مرتبط بهادي وباسندوة"، يمن برس، 21 سبتمبر/أيلول 2012، <https://yemen-press.net/news12634.html>

³ مصطفى النعمان، "علي عبدالله صالح... حرب صيف 1994"، انديبننت عربية، 15 أبريل/نيسان 2019، <https://www.independentarabia.com/node/18196/آراء/علي-عبد-الله-صالح-5-حرب-صيف-1994>

⁴ "باسم الوحدة... رد الحكومة اليمنية القاسي على احتجاجات الحراك الجنوبي". هيومن رايتس واتش، 15 ديسمبر/كانون الأول 2009، <https://www.hrw.org/report/2009/12/15/name-unity/yemeni-governments-brutal-response-southern-movement-protests>

⁵ المصدر نفسه.

⁶ المصدر نفسه. تشمل الانتهاكات التي رصدتها منظمة هيومن رايتس ووتش ما يلي، "أثناء احتجاج في 21 مايو/أيار في عدن، فتحت قوات الأمن في أماكن متفرقة النار دونما تحذير أو استفزاز من المتظاهرين، مما ألقى الإصابات بـ 23 متظاهراً، منهم نمر حمزاوية ضابط الجيش السابق والناشط بالحراك الجنوبي. وفي 30 مايو/أيار خرج المتظاهرون في مسيرة في الشحر، مطالبين بالإفراج عن نحو 75 شخصاً تم احتجازهم أثناء احتجاج قبيل يومين. وعندما بلغ المتظاهرون قيد أمتار قليلة من شرطة مكافحة الشغب التي كانت تسد الطريق، أطلقت الشرطة الرصاص بداية في الهواء، ثم على المتظاهرين، مما أودى بحياة عوض برام. ولم تفتح الحكومة أية تحقيقات في إطلاق النار الذي أسفر عن الوفيات."

يقودها الحراك الجنوبي، حيث رفع المتظاهرون أعلام اليمن الجنوبي ورددوا رفضهم لاعتذار الحكومة. في عامي 2012 و2013، نُظمت مسيرات حاشدة للانفصاليين في عدن في ذكرى تأسيس جيش اليمن الجنوبي، بينما في 21 مايو/أيار 2014، نُظم تجمع كبير للاحتفال بالذكرى الـ12 لانفصال جنوب اليمن عام 1994. كما نُظمت الاعتصامات والاحتجاجات الأخرى في مناسبات أخرى مهمة في الجنوب، مثل 30 نوفمبر/تشرين الثاني، عندما استقل اليمن الجنوبي عن بريطانيا عام 1967.^[13]

¹ لمياء راضى، "اليمن.. دولة اتحادية أوقع من الانفصال"، سكاى نيوز، 2 سبتمبر/أيلول 2013، <https://www.skynewsarabia.com/middle-east/420282-دولة-اليمن-اتحادية-وقع-انفصال>

التمييز يأخذ مسارًا معاكسًا

في يوليو/تموز 2015، طردت قوات المقاومة الشعبية -وهي تحالف من المستقلين، والسلفيين وأنصار حزب الإصلاح وأعضاء الحراك الجنوبي- وقوات التحالف العسكري بقيادة السعودية قوات صالح والحوثيين من عدن؛ بعد أن تقدمت الأخيرة جنوبًا نحو المدينة الساحلية لتطارده الرئيس هادي الذي فر إليها من إقامته الجبرية بصنعاء.

وفي حين وجد الحراك الجنوبي وحكومة الرئيس هادي المعترف بها دوليًا نفسيهما في نفس الجانب في الحرب ضد الحوثيين، لم تنحسر دعوات الجنوبيين للانفصال. وفي الواقع، تعززت هذه الدعوات لاحقًا بسبب الغياب العام للحكومة عن عدن، التي أعلنها هادي -ومقره الرياض- كعاصمة مؤقتة لليمن في مارس/آذار 2015.^[14] كما تعززت المشاعر الانفصالية من خلال دعم الإمارات العربية المتحدة، الشريك الرئيسي في التحالف الذي تقوده السعودية، للمجلس الانتقالي الجنوبي بعد تشكيله عام 2017.^[15]

في مايو/أيار 2016، بدأت حملة الترحيل الأولى ضد المدنيين الذين ينحدرون من المحافظات الشمالية من عدن. نُقل أكثر من 800 شخص من الأسواق وأماكن العمل، وتم تجميعهم في شاحنات تستخدم لنقل البضائع ونُقلوا إلى الحدود بين محافظتي لحج وتعز -الحدود القديمة بين شمال وجنوب اليمن.^[16]

بررت السلطات في عدن هذه الإجراءات بقولها إنها تستهدف فقط الأشخاص الذين ليس لديهم أوراق هوية أو وثائق رسمية توضح مكان إقامتهم. وزعموا أن هذا الإجراء اتخذ أيضًا من أجل الكشف عن «خلايا نائمة» تهدد أمن المدينة. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذا التبرير كان كاذبًا، حيث تبين لاحقًا أن معظم المرحلين لديهم أوراق ثبوتية.^[17] ووثق نشطاء حقوق الإنسان أيضًا مصادرة ممتلكات الشماليين المرحلين وإغلاق أعمالهم.^[18]

وزعم قادة داخل الحكومة أنهم غير مسؤولين عن هذه الأعمال وأدانوا طرد المدنيين الشماليين من عدن. ووصف الرئيس هادي عمليات الترحيل بأنها «غير مقبولة»، فيما وصفها رئيس الوزراء -حينذاك- أحمد بن

¹⁴ هادي يعلن عدن عاصمة مؤقتة لليمن"، العربية، 7 مارس/آذار 2015، [/https://www.alarabiya.net/arab-and-world/yemen/2015/03/07](https://www.alarabiya.net/arab-and-world/yemen/2015/03/07) الرئيس-اليمني-يعلن-عدن-عاصمة-للبلاد

¹⁵ أعلن تأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي بموجب إعلان عدن في مايو/أيار 2017، وتسلم اللواء عيروس الزبيدي رئاسته. تأسس المجلس نتيجة حملة الإقالات التي قام بها الرئيس هادي وتضمنت وزراء ومحافظين جنوبيين في مقدمتهم الزبيدي وهاني بن بريك. حينها، كان ابن بريك وزير دولة وقائد في قوات الحزام الأمني. وشملت الإقالات كلاً من استجاب لدعوة الزبيدي بتأسيس كيان جنوبي جديد، وحصل المجلس على الدعم السياسي والمالي من الإمارات العربية المتحدة التي تولت تدريب القوات التابعة له.

¹⁶ "ترحيل الشماليين من عدن.. أبعاد سياسية بمبررات أمنية واهية"، المركز اليمني للإعلام، 18 مايو/أيار 2016، http://yemen-media.info/news_details.php?sid=18802

¹⁷ المصدر نفسه.

¹⁸ المصدر نفسه.

المرحلين تمكنوا، مع ذلك، من الوصول إلى أقرب منطقة آمنة، حيث رحب بهم الحوثيون.

نفت كتائب الدعم والإسناد وقوات الحزام الأمني فيما بعد مسؤوليتها عن الطرد القسري للأشخاص الذين ينحدرون من المحافظات الشمالية وإغلاق أعمالهم التجارية.^[27] وبالرغم من إدانة الحكومة لطرد الشماليين عندما حدث أول مرة عام 2016،^[28] تكررت حملة الترحيل عام 2019، كما تكررت مضايقة أفراد من المحافظات الشمالية، بالرغم من أن عائلاتهم تعيش في عدن منذ ثلاثة أو أربعة أجيال.

¹ "قوى الدعم والإسناد والحزام الأمني تنفي صلتها بحملات عدن وتنشر أرقام هواتف للإبلاغ عن أي اعتداء"، القسم الإعلامي بألوية الدعم والإسناد، 4 أغسطس/آب 2019، [/http://alhezam-media.com/site/2019/08/04/https-wp-me-p9wgzi-1s](http://alhezam-media.com/site/2019/08/04/https-wp-me-p9wgzi-1s)

² "هل يتشظى اليمن"، أر تي، 29 مايو/أيار 2016، <https://arabic.rt.com/news/825237-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%A%D8%B4%D8%B8%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86>

حوادث الاختفاء

لم تقتصر الإجراءات التمييزية على الترحيل الجماعي لليمنيين من أصول شمالية، بل تضمنت عمليات الاحتجاز غير المبررة والاختفاء القسري. تؤثر هذه القضايا على كل من المنحدرين من أصول جنوبية وشمالية، مما يشير إلى تفكك أوسع لسيادة القانون والنسيج الاجتماعي في عدن.

وفقًا لجمعية رابطة أمهات المختطفين، وهي منظمة مجتمع مدني تقودها نساء ومقرها اليمن، فقد أُعتقل بعض سكان عدن الذين تعود أصولهم إلى محافظات أخرى من قبل قوات الحزام الأمني وغيرها من الجماعات التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي و«اختفوا».^[29] وهذا يعني أنه لا يوجد سجل لاعتقالهم، ولم توجه أي تهم ضدهم على الإطلاق، ومكانهم غير معروف.^[30]

بينما لم يكن لدى المتحدثة باسم الجمعية، أمة السلام الحاج، أرقام عن عدد الشماليين الذين تعرضوا لهذه المعاملة، قالت إن 43 شخصًا من عدن ومحافظات جنوبية أخرى اختفوا بهذه الطريقة. بالإضافة إلى ذلك، كان لدى الجمعية سجل يفيد أن 40 شخصًا احتُجزوا لأكثر من أربع سنوات، في حين أن 12 منهم فقط متهمون بجريمة محددة.^[31]

¹ مقابلة أجرتها المؤلفة عبر البريد الإلكتروني مع أمة السلام الحاج، 31 يوليو/تموز 2021.

² تنص المادة (48) من الدستور اليمني: "كل من يقبض عليه بصفة مؤقتة بسبب الاشتباه في ارتكابه جريمة يجب أن يُقدم إلى القضاء خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ القبض عليه على الأكثر وعلى القاضي أو النيابة العامة تبليغه بأسباب القبض واستجوابه وتمكينه من إبداء دفاعه واعتراضاته ويجب على الفور إصدار أمر مسبب باستمرار القبض أو الإفراج عنه. وفي كل الأحوال لا يجوز للنيابة العامة الاستمرار في الحجز لأكثر من سبعة أيام إلا بأمر قضائي، ويحدد القانون المدة القصوى للحبس الاحتياطي." للمزيد، انظر: الدستور اليمني، <https://yemen-nic.info/yemen/dostor.php>

³ مقابلة أجرتها المؤلفة عبر البريد الإلكتروني مع أمة السلام الحاج، 31 يوليو/تموز 2021.

الخطاب التمييزي في الحكم والإعلام

رافقت كل موجة من عمليات الترحيل خطاب تمييزي صريح من قبل قيادة المجلس الانتقالي الجنوبي. ففي عامي 2016 و2019، أدلى هاني بن بريك، قائد الحزام الأمني ونائب رئيس المجلس، بتصريحات واضحة مفادها أن المواطنين الشماليين غير مرحب بهم في عدن، وطالبهم بعدم القدوم إلى المدينة.^[32]

كما انتشر خطاب التقسيم والتمييز هذا في دوائر ومؤسسات الدولة. أحد الأمثلة على ذلك قدمه الفنان التشكيلي علي الذرحاني، الذي قال إنه لم يُسمح له بالدخول إلى مبنى مكاتب محافظة عدن لطلب تصريح معرض لعمله. كان التبرير الذي قدمه له ضابط الأمن عند الباب: «أنت دحباشي ولا يُسمح لك بالدخول إلى هنا».^[33] «الدحباشي» مصطلح ازدرائي يستخدم للسخرية من شخص من محافظة شمالية.^[34]

كما ساهمت وسائل الإعلام في زيادة الانقسام داخل عدن. وقالت أسمهان العلس، التي تشغل منصب الأمين العام للجمعية اليمنية للتاريخ والآثار، إنه نظرًا لعدم وجود مصدر إخباري وطني ورسمي، أدى الخطاب الإعلامي إلى المزيد من الانقسامات والكراهية. في الواقع، حاولت جميع الأطراف في الصراع الحالي استغلال الفراغ في السلطة والأمن الذي خلفته الحكومة ومؤسساتها غير الفعالة،^[35] حيث أصبحت المنصات الإعلامية غالبًا أدوات دعائية لداعميها من الأطراف المتحاربة.^[36] وقالت العلس إن مثل هذا الخطاب لم يعارضه أي مسؤول.^[37] ونتيجة لذلك، لم يعد في عدن بيئة إعلامية أو سياسية يمكن فيها إجراء دعوات للسلام والتسامح المجتمعي وقبول الآخرين.

¹ هاني بن بريك، تغريدة على تويتر، "رجو من الطيبين في الشمال عدم اللجوء للجنوب وبالذات عدن"، 3 أغسطس/آب 2019، <https://twitter.com/HaniBinbrek/status/1157721603779829766>; هاني بن بريك، تغريدة على تويتر، "يتم الاحتفال في عدن وتوزيع المشروبات في بعض المطاعم لمقتل شهدائنا"، 3 أغسطس/آب 2019، <https://twitter.com/HaniBinbrek/status/1157719524185116678> "حالة حقوق الإنسان في اليمن، بما في ذلك الانتهاكات والتجاوزات منذ سبتمبر/أيلول 2014: التقرير المفصل لفريق خبراء الأمم المتحدة البارزين الدوليين والإقليميين بشأن اليمن"، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، 9 سبتمبر/أيلول 2019، https://www.ohchr.org/_layouts/15/Wopi-FRAME.aspx?sourcedoc=/Documents/HRBodies/HRCouncil/GEE-Yemen/A_HRC_42_CRP_1.docx&action=default&DefaultItemOpen=1

² علي الذرحاني، "منع فنان تشكيلي من دخول مبنى محافظة عدن بتهمة أن أصوله شمالية"، عدن الغد، 24 فبراير/شباط 2021، <https://adengad.net/public/posts/528266>

³ يأتي المصطلح في الأصل من شخصية في المسلسل الكوميدي التلفزيوني اليمني، دحباش، الذي بُث بين عامي 1991 و1993.

⁴ "دراسة تقييمية للأداء المهني للإعلام المرئي اليمني"، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، 30 أبريل/نيسان 2017، <http://economicmedia.net/?p=826>; مقابلة المؤلفة عبر الهاتف مع ماجد الداعري، رئيس موقع مراقبون برس الإخباري، 11 يوليو/تموز 2021.

⁵ التقرير السنوي حول حرية التعبير في اليمن، 2020، "مرصد حرية الإعلام في اليمن، فبراير/شباط 2021، <https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/English-report-2020-1.pdf>

⁶ الدكتورة أسمهان العلس، الأمين العام للجمعية اليمنية للتاريخ والآثار، مقابلة عبر الهاتف مع المؤلفة، 14 يوليو/تموز 2021.

ك.ل، وهو صحفي، قال إنه أُجبر على الفرار من عدن إلى حضرموت بعد تعرضه للمضايقة والتهديد بالاعتقال بعد انتقاد سياسات المجلس الانتقالي الجنوبي. عاد في نهاية المطاف إلى عدن ومنذ ذلك الحين توقف تمامًا عن التعبير عن آرائه.^[38] صحفي آخر، وهو مراسل لقناة إخبارية عربية في عدن، اضطر إلى الفرار من المدينة بعد استهدافه من قبل أفراد تابعين لقوات الحزام الأمني حيث هددوه بالقتل وحرصوا آخرين ضده علانية.^[39]

¹ مقابلة هاتفية أجرتها المؤلفة مع ك.ل، صحفي جنوبي، طلب عدم الكشف عن هويته لأسباب أمنية، 30 يوليو/تموز 2021.

¹ مقابلة هاتفية أجرتها المؤلفة مع مراسل طلب عدم الكشف عن هويته لأسباب أمنية، 31 يوليو/تموز 2021.

المصطلحات الازدرائية

المؤشر الآخر على زيادة التمييز المناطقي في عدن مؤخرًا، هو تزايد استخدام المصطلحات الازدرائية، مثل «الدحباشي»، لوصف المنحدرين من أصل شمالي.

بالإضافة إلى المثال الذي قدمه الذرحاني أعلاه، قال أ.أ.^[40] صحفي من صنعاء، إن قوات الحزام الأمني أوقفته مرتين عند نقاط التفتيش على الطريق من صنعاء إلى عدن، بالقرب من مدينة الضالع في ديسمبر/كانون الأول 2015 وأغسطس/آب 2019. وفي المرتين كان التبرير أنه «دحباشي». قال أ.أ. أيضًا إنه كان سيُمنع من مواصلة الطريق إلى عدن لولا تدخل الجنوبيين الذين كانوا يسافرون معه.

وتعد الأعمال التمييزية على الجواز مخالفة للدستور اليمني الذي نص في مادته 57 على أن حرية التنقل من مكان إلى آخر داخل البلاد مكفولة لجميع المواطنين.^[41] كما تنص المادة على أنه لا يجوز تقييد الحركة، إلا بموجب القانون، أو لأسباب تتعلق بالأمن والسلامة، ولا يجوز إبعاد أي مواطن من البلاد أو منعه من العودة إليها.

مصطلح ازدرائي آخر هو «عرب 48». ويستخدم بشكل سلبي لوصف الشماليين الذين عاشوا في الجنوب -وعدن على وجه الخصوص -منذ ما قبل الاستقلال عن بريطانيا عام 1967.^[42] يظهر المصطلح الآن على منصات وسائل التواصل الاجتماعي^[43] ويستخدم لترسيخ الانقسامات.

وقال مجيب الوصايي، الأكاديمي في جامعة عدن، إن تذكرته المقررة من مطار عدن في يونيو/حزيران 2021 بيعت لراكب آخر بسعر أعلى قبل ساعات قليلة من إقلاع الطائرة. وعندما احتج أمام مسؤولي المطار، أهانوه وضايقوه وهددوا بتمزيق جواز سفره. كما أطلقوا عليه لقب «عرب 1948»، بعد أن رأى أحد المسؤولين أن اسم عائلته من منطقة في شمال اليمن.^[44]

¹ مقابلة هاتفية أجرتها المؤلفة مع أحد ضحايا حملة الترحيل الثانية في عدن، طلب عدم الكشف عن هويته خوفًا من الانتقام، 21 يوليو/تموز 2021.

² «دستور اليمن لعام 1991 مع التعديلات حتى عام 2015»، موقع دساتير العالم، 26 أغسطس/آب 2021، https://www.constituteproject.org/constitution/Yemen_2015.pdf?lang=en

³ «عرب 1948» هو المصطلح الشائع في العالم العربي للفلسطينيين الذين يعيشون داخل حدود إسرائيل. «عرب 1948، مؤشر على تنامي الاستثمار المناطقي في المحافظات الجنوبية»، وكالة أنباء عدن، 3 يونيو/حزيران 2020، <http://www.adennewsagency.com/50260>

⁴ على سبيل المثال، مالك اليزيدي اليافعي، تغريدة على تويتر، «عرب 48 يسمون حارات وشوارع داخل #عدن بأسماء مناطق شمالية ويدعون أنهم من أسس هذه الحارات في عدن»، 7 فبراير/شباط 2017، <https://twitter.com/malekalyazidi/status/828731134867550209?lang=ar>

⁵ مجيب الوصايي، مقابلة عبر الهاتف مع المؤلفة، 13 يوليو/تموز 2021.

شل المجتمع المدني

تضرر النسيج الاجتماعي في عدن بشدة من الممارسات التمييزية.^[45] وقالت العلس إن كل من في المدينة، سواء كانوا جنوبيين أو من أصول شمالية، تأثروا بالوضع السياسي والانقسامات بين الأحزاب السياسية. وقالت إن الاتهامات تتبادل بين الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي، لكن لم يتم اتخاذ أي خطوات من أجل مصلحة الشعب.

وصف سكان عدن الذين تحدثوا للباحثة في يوليو/تموز 2021 المدينة بأنها في حالة تدهور من حيث الخدمات والحقوق والاقتصاد، إذ أن الضروريات الأساسية غير متوفرة. وقالوا إن المدينة تفتقر إلى المياه والكهرباء بصورة منتظمة والوظائف والأمن، بسبب غياب الدور الحقيقي للشرطة وغياب الخدمات التي تراعي حقوق السكان.^[46]

كما أن قدرة النشطاء ومنظمات المجتمع المدني على التعامل مع الممارسات السلبية والتمييزية ومعارضة الخطاب التحريضي محدودة. ويعود ذلك إلى المشاكل الأمنية وغياب الدولة وعدم ممارسة الضغط على الأطراف مما يساعد على نشر خطاب الانقسام. كما انخرط بعض نشطاء حقوق الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر في الصراع السياسي، وتعاملوا مع القضايا بناءً على انتماءاتهم السياسية أو آراء الجهات التي تمولهم. وقد أثار ذلك بشدة على مصداقيتهم وفعاليتهم.^[47]

¹ "في ندوة لمرصد الحريات الإعلامية: إعلاميون ومتخصصون يوصون بتحسين المجتمع من خطاب الكراهية من خلال الفكر الناقد،" مرصد الحريات الإعلامية، 8 أغسطس/آب 2021 <https://www.marsadak.org/page/406>

² مقابلات هاتفية سرية أجرتها المؤلفة مع مواطنين من عدن، 15 يوليو/تموز 2021.

³ هبة العيدروس، أكاديمية وباحثة دكتوراه في كلية الحقوق في جامعة عين شمس، مقابلة هاتفية مع المؤلفة، 25 يوليو/تموز 2021.

الاستنتاجات

لسنوات عديدة، عُرفت عدن باسم «ثغر اليمن الباسم»، كمدينة عالمية للتسامح والتعايش، تقبل معتقدات وخلفيات سكانها المختلفة.

أما الآن، فقد ظهر جانب مختلف من عدن: الطرد والإقصاء، حيث أدى الخطاب المناطقي إلى الانقسام والتشردم. وازدادت الإجراءات ضد المواطنين اليمنيين الذين يُعتقد أنهم من الشمال، وكذلك الشعور بانعدام الأمن، رغم وجود العديد من قوات الأمن المختلفة في المدينة. رغم ذلك، تواصل الحكومة المعترف بها دوليًا ومؤسساتها التعامل مع الوضع باللامبالاة، وتكتفي بإصدار بيانات أو توجيهات ضعيفة، مع عدم اتخاذ خطوات حاسمة تجاه الحل. وهذا النهج أدى فقط إلى تفاقم الوضع، وتسريع تدهور عدن.

التوصيات

للحكومة المعترف بها دوليًا:

- فرض سيادة القانون وحماية المدنيين والحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي في اليمن. الوجود على الأرض لفهم معاناة الناس بشكل كامل.
- النظر في المظالم والتجاوزات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة أو المجلس الانتقالي الجنوبي.
- تفعيل الشرطة والقضاء والنظر بجدية في حالات الأفراد المحتجزين أو الذين «اختفوا» قسرًا.
- تعويض من تكبدوا خسائر مادية أو استولى أصحاب السلطة على ممتلكاتهم، سواء كان الضحايا من عدن نفسها أو شماليين مقيمين في المدينة.
- صياغة وتنفيذ قوانين وتشريعات جديدة ذات أحكام واضحة تجرّم الخطاب التحريضي، ومعاينة كل من يستخدم مثل هذا الخطاب سواء كان فردًا أو مؤسسة.
- إزالة جميع القواعد العسكرية من عدن وإعادة الحياة المدنية إلى المدينة.
- التركيز على التعليم وتكثيف المناهج للتوعية بأهمية الخطاب الموحد، وتعزيز الشعور بالانتماء ونبذ العنصرية والتمييز.

للمجلس الانتقالي:

- كسلطة على الأرض في عدن، يجب تقبل اختلافات المحافظة وتنوعها، واحترام الآخرين وطبيعة عدن ونسيجها الاجتماعي، والحفاظ عليها.
- إيقاف مسؤولي المجلس الانتقالي الجنوبي من تبني مصطلحات تمييزية ومناطقية، أو خطاب سياسي تمييزي يهدف إلى إثارة ردود فعل بين المؤيدين.
- وقف عمليات التوقيف خارج نطاق القضاء، والكشف عن أسماء جميع المعتقلين والمختفين قسرًا، والكشف عن جميع السجون ومراكز الاحتجاز الخاصة، ووقف التهريب الذي يُمارس ضد مسؤولي المحاكم والمسؤولين الأمنيين والمؤسسات الأمنية.
- إحالة الأفراد الذين وُجهت لهم تهمةً للسلطات القضائية بسرعة، والإفراج عن من لم توجه له تهمة.
- وقف التوظيف على أساس الأصول المناطقية، أو المحسوبية.

للمؤسسات الإعلامية:

- اعتماد خطاب إعلامي متوازن وعدم نشر أو بث أي معلومات أو أخبار تتضمن خطاب الكراهية والمناطقية والتمييز.
- التوعية بأهمية القوانين والتشريعات المرتبطة بنشر أو إذاعة المواد التحريضية. التأكد من تفعيل وتنفيذ القوانين التي تجرم خطاب الكراهية.
- تشجيع القنوات الإعلامية اليمنية العامة والخاصة على الترويج للخطاب الشامل على المستوى الوطني، واحترام المبادئ والقيم الإنسانية في المحتوى المنشور على منصات التواصل الاجتماعي.
- تفعيل دور نقابة الصحفيين وحمايتها وحشدتها لنبذ الخطاب التحريضي.
- تحديد آلية لرصد ومتابعة الخطاب التحريضي المنشور أو المذاع في وسائل الإعلام و/أو على منصات التواصل الاجتماعي، وتجريم هذا الفعل ومقاضاة أي شخص يعمل على زيادة الخطاب التحريضي.

للمنظمات الحقوقية المحلية والمجتمع المدني:

- تنسيق العمل مع المنظمات الدولية المحايدة للتصدي لخطاب الكراهية، وإجراء أنشطة توعية واسعة النطاق للسكان لرفض خطاب الكراهية والتمييز، وتوسيع نطاق وصول هذا النشاط إلى المساجد والمدارس والجامعات والمؤسسات الأخرى.
- تشجيع المنظمات المحلية والدولية المتخصصة على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني لضحايا خطاب الكراهية.
- إنشاء قاعدة بيانات موحدة لتوثيق ورصد ومتابعة جميع الانتهاكات أو أعمال التمييز التي ترتكبها جميع الجهات في عدن.
- عقد دورات وندوات لأفراد الأمن التابعين لجميع الجهات في عدن، للتعبير عن أهمية حقوق الإنسان، ونبذ التمييز وخطاب الكراهية والمناطقية.

للتحالف بقيادة السعودية:

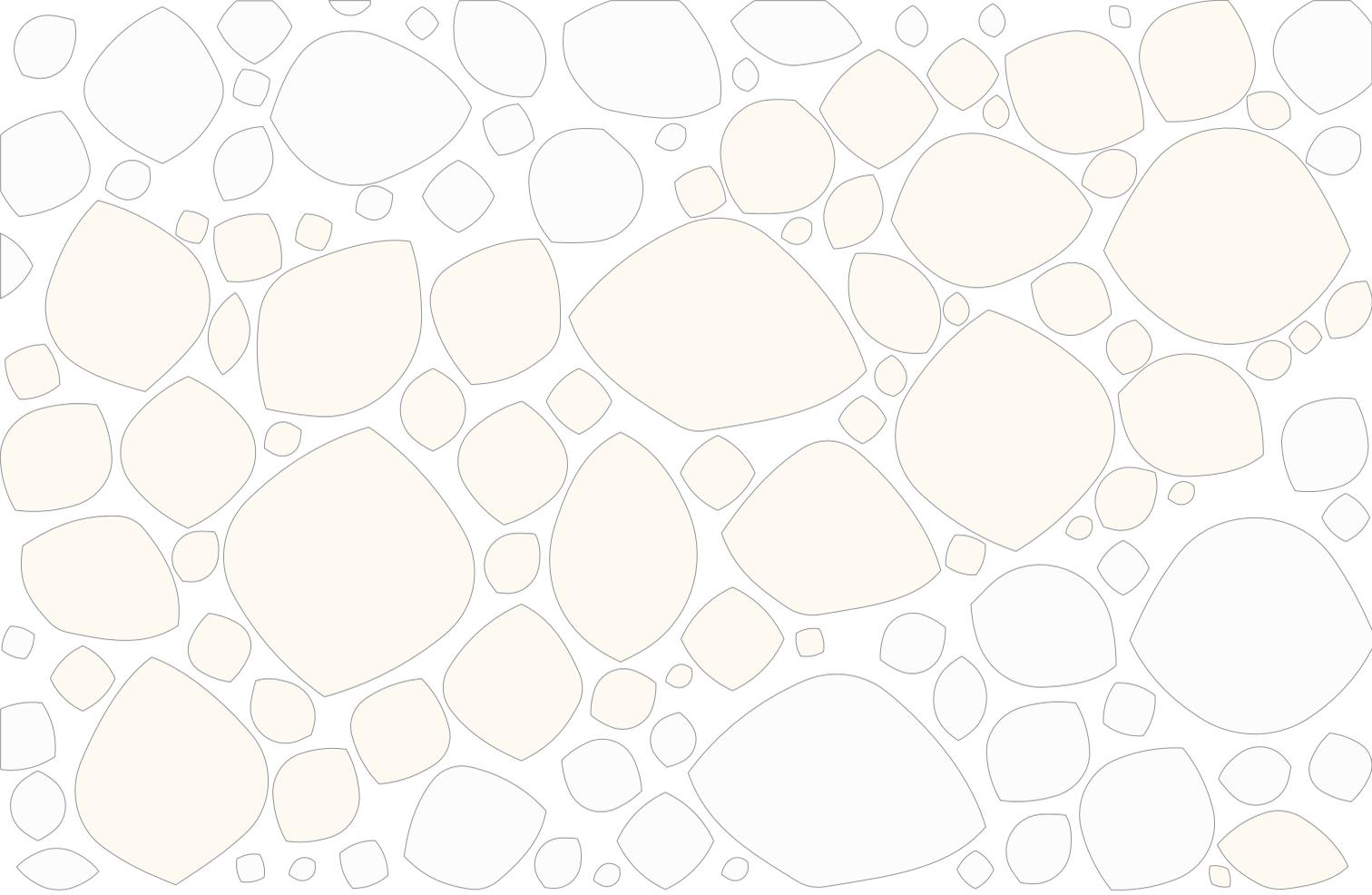
- اتخاذ موقف واضح تجاه الصراع السياسي الذي يقسم الحكومة المعترف بها دوليًا والمجلس الانتقالي الجنوبي، وعدم تغذية هذا الصراع الذي يؤدي لمزيد من العنف.
- توزيع المساعدات بشكل عادل بين جميع المحافظات اليمنية. توفير الخدمات الأساسية التي يحتاجها السكان لتخفيف عبء الحرب والتأثير الواضح للنزاع على البنية التحتية في عدن.
- إدراك أهمية وقف الخطاب الإعلامي الذي يحرض على العنف بين اليمنيين ويقوم بنشره أفراد أو مؤسسات تابعة للتحالف الذي تقوده السعودية.

- العمل الجاد على تنفيذ اتفاق الرياض وضمن عودة الحكومة المعترف بها دوليًا إلى عدن. مساعدة الدولة على استعادة السيطرة وإنهاء الانقسام في الجنوب والعمل على لم شمل المجموعات المختلفة حول الهدف الرئيسي، وهو إنهاء الصراع وتطبيع الحياة في المناطق المحررة مثل عدن.
- تأهيل وتفعيل القنوات الإعلامية الرسمية في عدن لاستئناف بث رسائلها التوحيدية والمناهضة للتمييز في وسائل الإعلام. دعم هذا الخطاب حتى لا يتعرض الصحفيون للاستقطاب السياسي.

عن الكاتب

أبتغال الصالحي هي صحفية يمنية من عدن عملت في العديد من وسائل الإعلام المحلية والعربية. وهي متخصصة في الصحافة الاستقصائية ومهتمة بقضايا المجتمع والمرأة..

أعدُّ هذا التقرير كجزء من مشروع منتدى سلام اليمن، وهو مبادرة من مركز صنعاء تسعى إلى تمكين الجيل القادم من الشباب اليمني ونشطاء المجتمع المدني من المشاركة في القضايا الوطنية الملحة.



مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل
يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص
على اليمن والإقليم المجاور.

sanaacenter.org